

الجزء الأول

تغلغل رأس المال الاحتكاري الغربى فى العربية السعودية
وميلاد النظام الرأسمالى القومى (الثلاثينات والخمسينات)

الفصل الأول

المجتمع السعودي فى مرحلة الإقطاع المبكر

ما إن بدأ عبد العزيز بن عبد الرحمن بن سعود أمير نجد فى عام ١٩٠٢ نضاله من أجل إقامة دولة مستقلة فى الجزيرة العربية ، حتى أخذ بكل براعة فى مناورة بريطانيا التى كانت لها اليد الأولى فى الهيمنة على المنطقة ، مستغلاً بذلك شديد العداء المستمر بين القبائل ، مستخدماً القوة العسكرية فى أحيان أخرى دون هوادة . وما إن قارب العقد الثانى على نهايته حتى تم له ما أراد ؛ فى الخامس عشر من يناير ١٩٢٧ نُصّب "ملكاً على نجد والحجاز والمناطق المتحدة" . وفى الثانى عشر من سبتمبر ، ١٩٣٢ صدر المرسوم الملكى بشأن توحيد أجزاء المملكة التى اتخذت اسم العربية السعودية ، ويرجع النجاح الذى أحرزه ابن سعود ، إلى حد كبير ، إلى اتفاق مقاصده الشخصية مع الحركة الموضوعية للتاريخ . رفع ابن سعود راية الحركة الوهابية المناهضة للدولة العثمانية مما سمح بالتفاف العديد من القبائل ، وسكان المدن فى الجزيرة العربية حوله .

كانت العربية السعودية - آنذاك - باقية على ما كانت عليه منذ قرن مضى كبلد زراعى يشكل الفلاحون فيه حوالى ٨٠٪ من سكانه ومعظمهم بدو رحل . لقد كان عالماً يخيم عليه التخلف ، وقد ساهمت الظروف الطبيعية القاسية ، والتعصب الدينى على العزلة المادية والروحية للشعب واستمرار الأنظمة القديمة . فبالرغم من أن المعاملات النقدية كانت آخذة فى الانتشار التدريجى ، ظل نظام التعامل بالمقايضة سائداً بين القبائل الحضرية والبدو الرحل . وكانت الماشية والأرض التى ترعى عليها تدخلان فى نطاق الملكية

القبلية، وفي الوقت نفسه كانت التشكيلة المعروفة باسم الإقطاع البدوي لا تزال موجودة في الجزيرة العربية. (لمزيد من التفاصيل بشأن هذا الموضوع انظر المرجع رقم ١٢٢).

لكن توطيد الملكية الاحتكارية للطبقة المسيطرة على الأرض والماشية أدى إلى الانهيار التدريجي للنظام الأبوي. فقد اتسع نطاق عمليات الشراء الطبيعية للصفوة القبلية، وبعض الأفراد من البدو الرحل مما أدى إلى عمليات إفقار شديدة للبدو في مجموعهم. وفي الحقيقة فقد تمت هذه العمليات على نحو مستمر بفضل وجود نظام التعاضد القبلي. ولم يكن تقديم بضع رؤوس من الماشية إلى قريب فقير من جانب أبناء القبيلة أصحاب عشرات بل مئات الرؤوس سوى محاصة مقنعة في الأمر. وقد لوحظت هذه العمليات نفسها في الزراعة أيضاً (لمزيد من التفاصيل عن بداية ظهور الطبقات في الجزيرة العربية انظر المرجعين ١١٦، ١٢٥).

بقي جزء من البدو الرحل الذين أسلمتهم الظروف للفقر المدقع داخل القبيلة. بينما تحول الأخر منهم لامتهان الأعمال "المحتقرة" كالزراعة وتربية الأغنام. وظل وضعهم شديد القسوة. ولهذا - ومع أن أزمة الرعي في سوريا، وفي العراق على وجه خاص، قد ترتب عليها التحضر السريع للبدو الرحل، فإن إمكان حدوث الشيء نفسه في الحجاز، وكذلك في الأقاليم الواقعة في المناطق الوسطى والشرقية لشبه الجزيرة العربية، كان أمراً صعب الحدوث بسبب المساحة الضئيلة للأراضي الصالحة للزراعة فيها... لهذا السبب والأسباب أخرى اتخذت أزمة الرعي في الحجاز والإحساء طابعاً شديداً القسوة على الدوام (٩٧: ص ٤٧).

ازدادت ضراوة هذه الأزمة أيضاً بعامل التأثير الخارجي غير المباشر: الأزمات الاقتصادية العالمية في عامي ١٩٢٠ و ١٩٢١ وفي أعوام ١٩٢٩ - ١٩٣٣ والتي كان من نتيجتها الانخفاض الحاد في تجارة القوافل، وفي بيع واستخدام الجمال، ففي مطلع الثلاثينات بلغ عدد الجمال في العربية السعودية ما يزيد

على مليون رأس مع زيادة سنوية قدرها من ٥٥ إلى ٦٠ ألف رأس . ومن الأمور ذات الدلالة أن عدد السيارات في البلاد في تلك الفترة لم يكن ليزيد على ألف سيارة أغلبها من طراز "فورد" و "شيفروليه" و "فيات" (١٣٩ : ص ٥١٦ ، ٥٣٠) .

ومما يشهد على التخلف الشديد لاقتصاد هذه المملكة الفتية غياب الصناعة والاعتماد الهائل على الاستيراد سواء للسلع الصناعية أم الغذائية . ولم تكن الدولة في الواقع تمتلك عملة خاصة بها : ظل التعامل النقدي يتم بالجنيه الإسترليني الذهب وطالر* ماري تريزا والروبية الهندية . واعتمد النقل على الجمال والسيارات ، إلى جانب ثلاثين مركباً شراعياً كانت تعمل في البحر الأحمر .

قد وصف الباحث السوفيتي م . أكسيلرود وضع التجارة الخارجية للمملكة في بداية الثلاثينات ، وعبر عن تركيز عملية الاستيراد في يد عدد قليل من الشركات المسيطرة على السوق بدعم من رأس المال الإنجليزي " فقد عملت ٤٤ شركة على سبيل المثال ، في مجال استيراد السلع الغذائية ، على أن ٩ شركات منها استأثرت بنسبة ٥١,٥ ٪ من إجمالي الاستيراد بينما كان نصيب الـ ٣٥ شركة الأخرى ٤٩ ٪ فقط (١٣٩ : ص ٢٥٦ - ٢٥٧) .

كان المصدرون الأساسيون للبلاد هم : " الهند " وكانت تصدر ١٠٠ ٪ من الحبوب و ٦٠ ٪ من المنسوجات) ، وانجلترا (كانت شركة " شل " هي المورد الرئيسي للبنزين والكيروسين) ، والعراق . ووقف رأس المال الإنجليزي حجر عثرة أمام تطوير تجارة العربية السعودية مع الاتحاد السوفيتي ؛ فظلت التجارة السوفيتية في الحجاز محظورة فعلياً حتى عام ١٩٣١ ، وكما كتب م . أكسيلرود عام ١٩٣٤ فإن جميع القيود المفروضة على الاستيراد من الاتحاد السوفيتي قد رفعت فيما بعد ، وأبدى سوق الحجاز اهتماماً ملحوظاً بعدد من السلع السوفيتية ، " كالسكر والثقاب والأخشاب ومنتجات البترول والسماورات وغيرها " (١٣٩ : ص ٥٣١) .

(*) الطائر : نقد ألماني فضى توالى إصداره من القرن ١٥ إلى القرن ١٩ - المترجم .

كان رأس المال التجاري الربوي الموجود بأشكال مستترة (فالربا محرم بحكم القرآن) قوياً في الحجاز، أكثر أقاليم البلاد تطوراً، والذي ظل يؤدي دور مركز التجارة لمئات السنين، وكان الحج هو السبب الكامن وراء هذه القوة: كان الحجيج في نهاية العشرينات يدرون على الحجاز ما يقرب من ٢٢ مليون دولار سنوياً يذهب ٢٠ منها لخزينة المملكة (٧٢: ص ٢٧). وقد ساهم الحج في تطوير الصناعات اليدوية، (بلغ عدد الورش الموجودة في مكة في نهاية العشرينات حوالي ٧٠ ورشة) وساهم أيضاً في ظهور مصانع النسيج، كما ساهم بصورة رئيسية في نمو رأس المال التجاري الربوي (١٣٩: ص ٥١٧). ويمكن اعتبار هذا الرأس مال قوياً وفعالاً قياساً على منطقة الشرق الأوسط، على أن نشاطه ظل لفترات مقيداً بالنزعات القبلية المستمرة، وبغياب السلطة القوية المؤهلة لحمايته. ووجد رأس المال التجاري الربوي - فيما بعد - الدعم الأساسي في السلطة الملكية الراسخة.

ومن الطريف أن نذكر في هذا الصدد التوصيف الذي أعطاه إنجلز للسلطة الملكية في أوروبا الإقطاعية. كتب إنجلز معرفاً إياها بأنها "رأس النظام الإقطاعي كله" ويقول: "أن تكون السلطة الملكية وسط كل هذه المتاهة عنصراً تقديمياً، فهذا أمر يدهي تماماً. لقد كان ممثلاً للنظام داخل الفوضى، وممثلاً للأمم في دور التكوين في مقابل التفتت ... (٧: ص ٤٠٦).

مع مطلع الثلاثينات أعطت الحكومة السعودية المستقلة المركزية نسبياً الضمانات للتجارة والزراعة وفرضت الضرائب الحكومية الموحدة، وأعطت التسهيلات أمام هجرة السكان. واستقرت القبائل الرحل استقراراً تاماً بأرض الهجرة (وهي قرى زراعية عسكرية) بينما أخذ الجزء الأكبر من القبائل في الحل والترحال حتى تم له الاستقرار بعد ذلك. وقد قوبلت كل محاولة من القبائل للانفصال عن الدولة بشدة من جانب سلطة الملك.

باكتمال وحدة المملكة بدأ تكون سوق واحدة، وأخذ رأس المال التجاري الربوي في التنامي، وعلمت الحكومة بكل الوسائل على توسيع

نطاق رأس المال معتبره إياه ركيزتها الجادة . وفى عام ١٩٢٦ استنتت ” القوانين الأساسية للمملكة الحجازية“ وأنشئت بمقتضاها مؤسسات الشورى ونظام الحكم المركزى والمحلى . وفى عام ١٩٥٤ طبقت نظم الحجاز القانونية والإدارية على بقية الأقاليم فى الدولة السعودية .

كانت توجهات ابن سعود فى الإصلاحات الحكومية والاقتصادية والإدارية والتشريعية واضحة : الإنتقال من الوحدة الشكلية لأراضى الجزيرة العربية إلى الوحدة الاقتصادية والاجتماعية . وسعى ابن سعود للقضاء نهائياً على البناء التقليدى للبدو الرحل . وغرس الملك بمختلف الوسائل ، ولكن بشكل مخطط ، الوعى الذاتى الحكومى لا القبلى ، وعمل على تفويض الولاء للقبيلة ، فقد نقل شيوخ القبائل إلى المدن وأدخلهم فى سلك الخدمة الوظيفية ، ومن ثم بدأ البدو الرحل فى النظر إلى الشيوخ لا باعتبارهم رؤساء القبائل فقط وإنما باعتبارهم ممثلى الحكومة أيضاً . وبهذه الطريقة أيضاً تقوض الطابع الأبوى لعلاقة الشيوخ بالقبائل وأيضاً لعلاقتهم بالدولة . ومن أجل تحقيق هذا الهدف أيضاً كانت هناك إعانات نقدية منتظمة للقبائل .

على أنه تجدر الإشارة إلى أنه بالرغم من هذا النشاط الإيجابى الموضوعى لابن سعود فإن نشاطه كان محمداً داخل أطر إقطاعية ضيقة ، واتسمت الدولة التى أقامها بطابع ثيوقراطى . كان الإسلام (ولا يزال حتى يومنا هذا) هو الأيديولوجيا الجماهيرية الوحيدة فى البلاد . وكان من الحتمى أن تتخذ الحركة التوحيدية التى بدأها ابن سعود غلافاً دينياً . وقد نجح ابن سعود فى استغلال وضعه الفريد بصفته حارس ” الأماكن المقدسة ” والإسلام ، مازجاً السلطة الدنيوية بالسلطة الروحية .

أفسحت إصلاحات ابن سعود الطريق أمام الملكية المطلقة . على أن مؤسس المملكة نفسه اضطر فى ذات الوقت إلى أن يضع فى اعتباره الأرسقراطية القبلية والمؤسسة الدينية ، جنباً إلى جنب ، مع بقايا العلاقات العشائرية الأبوية فى القبائل الرحل . اعتمد ابن سعود فى نضاله من أجل

توحيد الجزيرة العربية أيضا على صفة القبائل الرحل . وأيضاً على رأس المال التجاري الربوى فى المدن . وانعكس الطابع الثنائى للسلطة على سياستها أيضاً . لكن الإصلاحات التشريعية والإدارية المحدودة جاءت أكثر ملاءمة للنظام القبلى فى نجد (فقط) عنها فى الحجاز الأكثر تطوراً . ويلاحظ أن أول وزارة قد شكلت من منطلق عشائرى أو عائلى .

وقد استخدمت الصفة المهيمنة ، من أجل الإثراء ، الوسائل الإقطاعية من ظهور عناصر الاقتصاد التجارى النقدى فى الاقتصاد الطبيعى على غرار الحجاز والبلاد المجاورة . وبدء استبدال وسائل الإكراه غير الاقتصادى للعمال لتحل محلها الوسائل الاقتصادية .

وخلال عقدين من وجوده ، استطاع النظام الملكى السعودى أن يدفع البلاد على طريق الإقطاع بصورة أساسية . بدأت عمليات تكوين الأمة ، وكذلك تكوين السوق القومية ، وانتشار علاقات اقتصادية واجتماعية جديدة ، وظهور المركزية السياسية . وقد قويت كل هذه العمليات بدرجة محددة على غرار بعض الدول العربية المجاورة التى قطعت شوطاً أبعد فى تطورها التاريخى .

وقد نما المجتمع السعودى فى المرحلة الأولى من تاريخه فى انسجام داخلى نسبى . فالنظام الاقتصادى كان مناسباً فى الأساس للنظام الاجتماعى وكلاهما ناسب أيديولوجيا وشكل سلطة الدولة . على أن تطور المجتمع السعودى اتخذ فيما بعد إيقاعاً حاد السرعة بسبب تدخل رأس المال الاحتكارى الأجنبى فى البلاد .